



الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة في عالم أحادي القطبية



العميد الركن / ذياب غانم المزروعي
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الدراسة الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة في نظام دولي يتحول تدريجياً من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب تهيمن عليه قوى كبرى مثل الولايات المتحدة. تركز الدراسة على استراتيجيات تعزيز السيادة والمرونة من خلال تدعيم عناصر قوة الدولة، مع التمييز بين الاستقلال السياسي (حالة قانونية) والاستراتيجي (قدرة ديناميكية لاتخاذ قرارات سيادية). في هذا الإطار، تتناول الدراسة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج في تفعيل وتطوير القوة الناعمة، والاستدامة، التعليم، والأمن الدفاعي الذكي، والدبلوماسية متعددة الأطراف، في إطار تدعيم استقلالها الاستراتيجي رغم التحديات الإقليمية المتمثلة بالتوترات الجيوسياسية. تؤكد الدراسة على دور المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، أوبك) كأساس لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي دون الانتقاص من السيادة الوطنية. كما تميز الدراسة بين الاستقلال الاستراتيجي وسلوك الدول المارقة الذي يتحدى النظام الدولي. وتوفر الدراسة رؤى نظرية وعملية لصناع القرار والسياسات.

المقدمة والسياسات العام

شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة تحولات جذرية أعادت تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي. إذ تحولت الهيمنة من الكتل التقليدية إلى شبكة من علاقات القوة غير المتوازنة، ومراكز نفوذ ناشئة، وترابط متزايد بين الدول والفاعلين غير الحكوميين. وتواجه الدول الصغرى والمتوسطة في هذا السياق واقفاً معقداً، يوفر تحديات وفرصاً في آن واحد لتعزيز الاستقلال، وتحقيق الأمن، ودعم التنمية المستدامة. وبرزت الأحادية القطبية بعد الحرب الباردة حيث رسخت الولايات المتحدة قيادتها العالمية. مسلحة بقوة عسكرية لا تضاهي، وقوة اقتصادية، ونفوذ أيديولوجي، حيث لعبت الولايات المتحدة دوراً فعالاً في تشكيل المعايير الدولية من خلال تعزيز الليبرالية، والأسواق الحرة، والتدخلات العسكرية. إلا أن هذا التكوين الأحادي لم يبق ثابتاً.

أدى الصعود السريع للصين كقوة اقتصادية وسياسية عالمية إلى تغيير توزيع النفوذ عبر النظام الدولي بشكل كبير. عبر الاستثمارات الاستراتيجية، وسياسة صناعية قوية، ودبلوماسية حازمة، وكما تحدت الصين الهيمنة الغربية وساهمت في بروز إرهابات نظام عالمي متعدد الأقطاب. في الوقت ذاته، واجه الاتحاد الأوروبي تحديات داخلية وخارجية - مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، وخروج بريطانيا، وعودة القوميات - والتي اختبرت قدرته على العمل كفاعل موحد في السياسة العالمية. أما روسيا، فقد سعت لاستعادة مجال نفوذها التاريخي وأهميتها الجيوسياسية، رغم القيود الاقتصادية والسياسية المستمرة. تحت قيادة الرئيس فلاديمير بوتين، وتبنت روسيا موقف قوة صلبة، وسعت لتأكيد هيمنتها الإقليمية خاصة في الفضاء ما بعد السوفيتي.

يشكل الجنوب العالمي أيضاً تطوراً رئيسياً يؤثر على النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. فقد طالبت دول آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية بدور أكبر على المسرح الدولي، داعية إلى نظام عالمي أكثر شمولاً وعدالة. يظهر ذلك انتقالاً نحو الواقع ما بعد الغربي ومتعدد الأقطاب، حيث لا يتركز النفوذ في الشمال التقليدي، وإنما يُوزع بين طيف أوسع من الفاعلين.

في ظل هذه الديناميات العالمية المتغيرة، تجد الدول الصغرى والمتوسطة نفسها تنتقل في بيئة معقدة وتنافسية. وعلى عكس القوى الكبرى، فغالباً ما تفتقر الدول الصغرى والمتوسطة إلى القدرة العسكرية أو الاقتصادية لتشكيل الشؤون الدولية بشكل منفرد. لكنها ليست فاعلة سلبية؛ إذ يمكنها ممارسة التأثير من خلال بناء تحالفات استراتيجية، والمشاركة في المؤسسات متعددة الأطراف، واستخدام القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية لحماية وتعزيز مصالحها الوطنية.

في هذا السياق، ينبثق مفهوم «الاستقلال الاستراتيجي» كفكرة محورية حيث يشير إلى قدرة الدول الصغرى والمتوسطة على الحفاظ على استقلالية صنع القرار، وضمان الأمن الوطني، ورسم مسارات سيادية للتنمية، حتى وإن كانت ضمن هياكل قوة عالمية غير متكافئة. يقوم الاستقلال الاستراتيجي على دبلوماسية براغماتية تجمع بين الاستقلال والمرونة، وتتجنب الانغلاق والحياد السلبي.

يتضمن تعريف الدولة الصغرى والمتوسطة اعتبارات كمية ونوعية معاً. فمن الناحية الكمية، يمكن تحديد الدول الصغرى عبر حجمها الجغرافي المحدود، أو عدد سكانها، أو الناتج المحلي الإجمالي. ومن الناحية النوعية، يتشكل سلوكها الدولي عبر قدرة قيادتها، والمرونة الدبلوماسية، والموقع الاستراتيجي، وقدرتها على إظهار النفوذ في مجالات سياسية مختارة. أما الدولة المتوسطة، فهي تحتل موقفاً بين الدول الصغيرة والدول الكبرى، وتمتلك إمكانات مادية وسياسية تفوق الدول الصغيرة، لكنها لا ترتقي إلى مكانة القوى العظمى. وغالباً ما تُعرف بقدرتها على تشكيل بيئتها الإقليمية، والمشاركة الفعالة في المبادرات الدولية، ولعب أدوار دبلوماسية مؤثرة ضمن نطاق محدود.

يرتكز هذا النقاش على مفهوم السيادة المتطور. فقد ارتبطت السيادة تقليدياً بالسيطرة على الإقليم والسلطة الحصرية، لكنها اليوم تُرى بشكل متزايد من خلال عدسة الترابط والمسؤولية والاعتراف. محلياً، تعني السيادة قدرة الدولة على الحكم الفعال وضمان رفاهية سكانها - وهو مفهوم يُشار إليه أحياناً بـ «السيادة كمسؤولية». دولياً، ترتبط السيادة ارتباطاً وثيقاً بالاعتراف، والشريعة، والمشاركة في النظم والمؤسسات العالمية. لذا، يجب على الدول الصغرى والمتوسطة العمل ضمن أطر تمكينية ومقيدة في آن واحد، متوازنة بين المعايير العالمية والضرورات الوطنية.

تقدم هذه الدراسة استكشافاً شاملاً لكيفية بناء الدول الصغرى والمتوسطة لاستقلالها الاستراتيجي والحفاظ عليه في عالم يتسم بالتنافس وعدم اليقين المتزايدين. تحظى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة باهتمام خاص، حيث نجحت الدولة في تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد - تجمع بين الدبلوماسية، والتنويع الاقتصادي، والقوة الناعمة، والشراكات الاستراتيجية - لتعزيز سيادتها ورفع مكانتها الإقليمية والعالمية.

تكمُن أهمية هذه الدراسة فيما توفره من رؤى عملية ونظرية لفن إدارة الدولة، إذ يعد فهم كيفية إدارة الاعتماد الخارجي، وتوقع المخاطر الجيوسياسية، واستخدام الموارد الوطنية بفعالية أمراً جوهرياً لتشكيل أطر سياسية واستراتيجيات عسكرية تخدم المصالح الوطنية.

المحور الأول: الاستقلال السياسي والاستقلال الاستراتيجي

يُعد فهم الفرق بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاستراتيجي أمرًا أساسيًا لتحليل كيفية تعامل الدول - وخاصة الدول الصغرى والمتوسطة - مع تعقيدات النظام الدولي. ورغم أن هذين المفهومين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، إلا أنهما يعملان ضمن أُطر تحليلية مختلفة ويدلان على أبعاد متميزة لاستقلالية الدولة وتفاعلها الخارجي.

يشير الاستقلال السياسي تقليديًا إلى السيادة الكاملة للدولة على شؤونها الداخلية والخارجية. وهو مستمد من مبادئ المساواة السيادية وعدم التدخل، ويُعتبر ركيزة أساسية في القانون الدولي. يؤكد هذا المفهوم على حق الدولة في ممارسة السلطة على أراضيها، واتخاذ القرارات الداخلية والخارجية بحرية دون إكراه خارجي، والحفاظ على حقها في تقرير المصير. هذه الفكرة ذات طبيعة ثابتة، إذ تجسد حالة واضحة من الاعتراف بالكيان الوطني والقدرة على الحكم المستقل. ويرتبط الاستقلال السياسي ارتباطًا وثيقًا بحفظ سلامة الإقليم، والشرعية القانونية، والمؤسساتية في المجتمع الدولي.

في المقابل، يُعد الاستقلال الاستراتيجي مفهومًا أكثر ديناميكية، ومرنة، ومرتبطة بالسياسات العملية. بدلاً من الإبقاء بالانفصال الكامل عن الفاعلين الخارجيين، يعترف الاستقلال الاستراتيجي بواقع الترابط العالمي ويركز على قدرة الدولة على اتخاذ قرارات سيادية مع إدارة علاقاتها الاستراتيجية وتحالفاتها واعتمادها المتبادل. يمكن فهمه على أنه طيف متدرج وليس حالة ثنائية، حيث تقوم الدول بضبط مستويات استقلالها في مجالات محددة مثل الدفاع، والتكنولوجيا، والطاقة، والدبلوماسية.

يبرز الاستقلال الاستراتيجي بشكل خاص في الخطاب الدولي الحالي حول الاتحاد الأوروبي، الذي سعى لتعزيز قدرته على العمل بشكل مستقل لمواجهة التحديات العالمية. ويشمل ذلك بناء قدرات دفاعية مستقلة، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الخارجية، وزيادة المرونة في القطاعات الحيوية. إن سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقلال الذاتي الاستراتيجي يُظهر أن السيادة في القرن الحادي والعشرين لم تعد تُعرّف بالاستقلال القانوني وحده، وإنما بالقدرة على التصرف بشكل مستقل وفعال في بيئة جيوسياسية متقلبة وتنافسية.

علاوة على ذلك، الاستقلال الاستراتيجي هو نهج واقعي يوازن بين الانفتاح والحماية، وبين التعاون والتنافس، بدلاً من أن يكون شكلاً من العزلة أو الأحادية. يمكن هذا الاستقلال الدول من الاستجابة بمرونة للسلطة المتغيرة، والاضطرابات الاقتصادية، والتحول التكنولوجية. في هذا السياق، يشير الاستقلال الاستراتيجي إلى مرونة السياسات، ومرونة المؤسسات، والقدرة على التبصر والصمود - وهي صفات حيوية بشكل خاص للدول الصغرى والمتوسطة التي تسعى لحماية مصالحها دون الهيمنة من قوى أكبر.

بينما يركز الاستقلال السياسي أساسًا على الحالة الرسمية للدولة والسيادة القانونية، يعالج الاستقلال الاستراتيجي كيفية ممارسة تلك السيادة فعليًا - خاصة في المجالات التي تشكل فيها فروقات القوة والترابط سلوك الدول. لذا، فهما مرتبطان لكن غير قابلين للاستبدال. قد يكون الاستقلال السياسي شرطًا مسبقًا للاستقلال الاستراتيجي، لكنه لا يضمنه. وعلى العكس، قد تمتلك الدولة استقلالًا سياسيًا دون الأدوات

يعد فهم الفرق بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاستراتيجي أمرًا أساسيًا لتحليل كيفية تعامل الدول - وخاصة الدول الصغرى والمتوسطة - مع تعقيدات النظام الدولي

الاستراتيجية لممارسة استقلالية فعلية في المجالات الحيوية.

في عالم اليوم، حيث التحالفات مرنة، وسلاسل التوريد العالمية هشّة، وتتنافس القوى الكبرى بشكل متزايد في صياغة الأجندة الدولية، يصبح التمييز بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاستراتيجي ذا أهمية خاصة. بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، يقدم الاستقلال الاستراتيجي إطارًا للتنقل بين فروقات القوة عبر تطوير القدرات الوطنية، وتنويع الشراكات، والاستثمار في الابتكار والمرونة - دون المساس بأسس السيادة السياسية.

وعليه، يُعتبر الاستقلال السياسي الأساس القانوني الذي تُبنى عليه الدولة، بينما يُعبّر الاستقلال الاستراتيجي عن قدرة الدولة على التصرف بشكل مستقل في بيئة عالمية معولمة وتنافسية. ويشكّل التقاء هذين البعدين قاعدة أساسية للسياسات الوطنية الفعالة والمستدامة في القرن الحادي والعشرين.

المحور الثاني: بناء الاستقلال الاستراتيجي وعناصر القوة الشاملة للدولة

لا يتحقق الاستقلال الاستراتيجي بمعزل عن الجهود الوطنية المتكاملة، فهو نتيجة جهد وطني مقصود عبر مجالات متعددة من قوة الدولة. في نظام عالمي يتسم بالاعتماد المتبادل وعدم التوازن، يجب على الدول التي تسعى لحماية سيادتها ومصالحها الوطنية أن تبني وتحافظ على قوة شاملة للدولة - وهو نهج متعدد الأبعاد يعزز استقلالية الدولة في اتخاذ القرار ومرونتها في أوقات الأزمات.

ولا يمكن تحقيق الاستقلال الاستراتيجي إلا من خلال النهوض بعناصر القوة الشاملة الوطنية في مختلف المجالات وإدارة عمل تنسيقي فيما بينها بهدف الوصول إلى الغايات العليا للدولة، أبرز عناصر القوة الشاملة للدولة هي: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الدبلوماسية، والقوة المعلوماتية، والقوة المجتمعية. كل من هذه الركائز يساهم بشكل فريد في تعزيز استقلالية الدولة الاستراتيجية مع تقليل نقاط الضعف أمام الضغوط الخارجية.

1. القوة العسكرية

يظل تطوير القدرة الدفاعية الوطنية حجر الزاوية في الاستقلال



من خلال مفهوم «الاستقلالية الاستراتيجية المفتوحة». يهدف هذا الإطار إلى تحقيق توازن دقيق بين الانفتاح على التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية من جهة، وتعزيز الحماية ضد المخاطر الخارجية من جهة أخرى. يركز هذا النهج على ثلاثة محاور رئيسية:

1. حماية البنى التحتية الحيوية: يشمل ذلك تأمين القطاعات الحساسة مثل الطاقة، الاتصالات، والنقل، التي تُعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى حماية شبكات الجيل الخامس (5G) من التدخلات الأجنبية من خلال فرض معايير صارمة على الموردين.

2. تقليل الاعتماد على التقنيات الأجنبية: يهدف هذا المحور إلى تعزيز الابتكار المحلي وتطوير التقنيات الاستراتيجية، مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، لتقليل الاعتماد على الواردات التكنولوجية من دول قد تستخدم هذا الاعتماد كأداة للضغط السياسي.

3. الدفاع ضد الإكراه الاقتصادي: يتضمن ذلك وضع آليات لمواجهة العقوبات أو الضغوط الاقتصادية التي قد تُفرض من قبل دول أخرى، مثل فرض قيود تجارية أو قطع إمدادات الموارد الحيوية. يعتمد الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد على تنوع مصادر الإمداد وتعزيز الشراكات التجارية مع دول موثوقة.

هذا النموذج لا يسعى إلى العزلة الاقتصادية، بل إلى تعزيز المرونة من خلال الانخراط الذكي في النظام الاقتصادي العالمي. يُظهر هذا النهج أن الاستقلال الاستراتيجي لا يعني بالضرورة الانغلاق، بل يمكن تحقيقه من خلال سياسات مدروسة تجمع بين الانفتاح والحماية.

السياسات الصناعية وتعزيز القطاعات الاستراتيجية

تلعب السياسات الصناعية دورًا محوريًا في بناء القوة الاقتصادية طويلة الأمد. على عكس النهج التقليدي الذي يعتمد بشكل كبير

الاستراتيجي، حيث تعزز القوة العسكرية الموثوقة والمعتمدة على الذات قدرة الرد، وتقلل الاعتماد على الغير في توفير الأمن، وتزيد من سيطرة الدولة على القرارات الاستراتيجية.

على سبيل المثال، يُولي الاتحاد الأوروبي أهمية متزايدة لتطوير التكامل الدفاعي بهدف تعزيز استقلاله الاستراتيجي. يتضمن ذلك بناء قدرات عسكرية مشتركة وتقليل الاعتماد على أطراف خارجية، لا سيما الولايات المتحدة، في مجال الأمن العسكري. وتشمل هذه الجهود الاستفادة من التقنيات المتقدمة لتحسين الاستطلاع وتحليل البيانات العسكرية. ومع ذلك، يواجه الاتحاد تحديات داخلية، أبرزها التباين في الأولويات والسياسات الدفاعية بين الدول الأعضاء.

وتستمر الفجوات الكبيرة في القدرات العسكرية فيما بينها، بما في ذلك التكنولوجيا البصرية والرقمية، في تقييد قدرة الاتحاد على التحرك بشكل مستقل في مواجهة التهديدات ذات المستوى العالي مما يبقها إلى حد كبير تحت مظلة الولايات المتحدة الدفاعية.

2. القوة الاقتصادية

تُعد القوة الاقتصادية عنصرًا مركزيًا في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي للدول، حيث تمثل المرونة الاقتصادية القدرة على مواجهة التحديات الخارجية، مثل العقوبات الاقتصادية، والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، أو الضغوط الجيوسياسية. تتطلب هذه المرونة بناء اقتصاد متنوع وقوى يتم إدارته بكفاءة عالية، مما يتيح للدول التكيف مع الأزمات والحفاظ على استقرارها الداخلي. في هذا السياق، يبرز التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والحماية الاستراتيجية كعامل حاسم لضمان الاستقلالية دون التضحية بالتكامل مع الاقتصاد العالمي.

نموذج الاستقلالية الاستراتيجية المفتوحة

يُقدم الاتحاد الأوروبي نموذجًا متطورًا لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي



• التشريعات التنظيمية: وضع قوانين تحمي الصناعات المحلية من المنافسة غير العادلة أو الاستحواذ الأجنبي.

على سبيل المثال، نجحت دول مثل كوريا الجنوبية والصين في بناء صناعات تكنولوجية قوية من خلال سياسات صناعية استهدفت قطاعات مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، مما عزز من استقلالها الاستراتيجي.

التحديات الاقتصادية أمام الدول الصغرى والمتوسطة

تواجه الدول الصغرى والمتوسطة تحديات خاصة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بسبب محدودية مواردها وقدراتها الاقتصادية. ومع ذلك، يمكن لهذه الدول تحقيق توازن بين التكامل في الاقتصاد العالمي وتطوير قطاعات مكثفية ذاتيًا. تشمل هذه القطاعات:

1. الأمن الغذائي: يُعد ضمان إمدادات غذائية مستدامة أمرًا حيويًا لتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة في ظل الأزمات العالمية مثل الحروب أو تغير المناخ. يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الزراعة المحلية وتطوير تقنيات زراعية متقدمة مثل الزراعة العمودية.

2. إنتاج الطاقة: يساهم تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، مما يعزز الأمن الوطني.

3. التكنولوجيا المتقدمة: يمكن التركيز على تطوير تخصصات تكنولوجية محددة، مثل الأمن السيبراني أو البرمجيات، التي لا تتطلب موارد ضخمة، ولكنها تُسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

التوازن بين التكامل العالمي والاكتفاء الذاتي

يُعد تحقيق التوازن بين التكامل العالمي والاكتفاء الذاتي تحديًا معقدًا، خاصة في عالم مترابط اقتصاديًا. التكامل العالمي يتيح للدول الاستفادة من التجارة والاستثمار الأجنبي، ولكنه قد يعرضها لمخاطر الاعتماد

في عصر المعلومات، أصبحت القوة المعلوماتية وإدارة السرديات الاستراتيجية ركيزة أساسية لتعزيز النفوذ الوطني والحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي

على قوى السوق، تُركز السياسات الصناعية الاستراتيجية على دعم القطاعات ذات الأهمية الوطنية، حتى لو لم تكن الأكثر ربحية على المدى القصير. على سبيل المثال، يمكن للدول الاستثمار في الصناعات الدفاعية، التكنولوجيا المتقدمة، أو الطاقة المتجددة لضمان الاكتفاء الذاتي في هذه المجالات الحيوية.

تتضمن هذه السياسات عدة أدوات، مثل:

- الدعم الحكومي: تقديم الإعانات، القروض الميسرة، أو الحوافز الضريبية للشركات التي تعمل في القطاعات الاستراتيجية.
- البحث والتطوير: تخصيص ميزانيات كبيرة لتطوير التقنيات المحلية، مما يقلل من الاعتماد على الواردات.

• محدودية الموارد: بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، قد يشكل نقص الموارد الاقتصادية أو البشرية عائقًا أمام بناء شبكة دبلوماسية قوية.

• التدخلات الخارجية: يمكن أن تتعرض الدول لضغوط اقتصادية أو سياسية تهدف إلى التأثير على قراراتها الخارجية.

ومع ذلك، تتيح الدبلوماسية الفعالة فرصًا كبيرة، مثل:

• تعزيز الأمن الوطني: من خلال بناء تحالفات استراتيجية وتجنب العداء غير الضروري.

• الوصول إلى الموارد والأسواق: من خلال الشراكات الدبلوماسية التي تسهل التجارة والاستثمار.

• المساهمة في الاستقرار العالمي: من خلال الوساطة في النزاعات أو دعم المبادرات الدولية مثل السلام والتنمية المستدامة.

4. القوة المعلوماتية وإدارة السرديات الاستراتيجية

في عصر المعلومات، أصبحت القوة المعلوماتية وإدارة السرديات الاستراتيجية ركيزة أساسية لتعزيز النفوذ الوطني والحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي. تتيح القدرة على التحكم في السرديات وتشكيل التصورات للدول فرصة الدفاع عن مصالحها، ومواجهة التضليل، وبناء صورة إيجابية على الصعيد المحلي والدولي. وفي ظل التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت هذه القوة أداة حاسمة لتعزيز القوة الناعمة، وتعبئة الرأي العام، ودعم الأهداف الجيوسياسية.

القوة المعلوماتية للدول الصغرى والمتوسطة

بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، التي قد تفتقر إلى القوة الصلبة (مثل القوة العسكرية أو الاقتصادية)، تُعد القوة الإعلامية أداة حيوية لتعزيز النفوذ والسمعة الدولية. ويمكن للدول -خاصة الصغرى- الاستفادة من القوة الناعمة من خلال:

1. بناء العلامة الوطنية (Nation Branding): على سبيل المثال، نجحت دول مثل نيوزيلندا في تسويق نفسها كوجهة للسياحة والاستدامة، مما عزز سمعتها العالمية.

2. الدبلوماسية الرقمية: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل المباشر مع الجمهور الدولي، كما فعلت دول مثل إستونيا التي أسست نفسها كرائدة في الحكومة الإلكترونية والأمن السيبراني.

3. الوساطة الإعلامية: لعب دور الوسيط في القضايا الدولية من خلال منصات إعلامية محايدة، كما تفعل سويسرا في استضافتها لمؤتمرات دولية مثل منتدى دافوس.

التحديات والفرص

تواجه الدول تحديات كبيرة في بناء القوة المعلوماتية، منها:

• انتشار التضليل: يتطلب مواجهة الحملات الإعلامية المغرضة قدرات متقدمة في مراقبة المعلومات والرد السريع.

• التكاليف العالية: تطوير بنية إعلامية قوية، خاصة في المجال الرقمي، يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والموارد البشرية.

• المنافسة العالمية: في ظل هيمنة القوى الكبرى على الفضاء الإعلامي، قد تجد الدول الصغرى صعوبة في فرض سردياتها.

ومع ذلك، توفر القوة الإعلامية فرصًا كبيرة، مثل:

• توسيع النفوذ الدبلوماسي: من خلال بناء صورة إيجابية تسهل

المفرد على الأسواق الخارجية. في المقابل، يوفر الاكتفاء الذاتي درجة من الحماية ضد التقلبات العالمية، ولكنه قد يؤدي إلى تكاليف اقتصادية مرتفعة أو عزلة نسبية.

لتحقيق هذا التوازن، يمكن للدول تبني استراتيجيات مثل:

• تنوع الشراكات التجارية: لتجنب الاعتماد على طرف واحد، يمكن للدول توسيع شبكة شركائها التجاريين.

• تطوير سلاسل إمداد مرنة: بناء سلاسل إمداد محلية أو إقليمية لتقليل التعرض للاضطرابات العالمية.

• التعاون الإقليمي: تشكيل تحالفات اقتصادية مع دول مجاورة لتعزيز المرونة الجماعية.

3. القوة الدبلوماسية

تُعد القوة الدبلوماسية عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي، إذ تمكن الدول من صياغة سياسة خارجية مستقلة تظهر قيمها ومصالحها الوطنية، دون الخضوع لضغوط خارجية. تتيح هذه القوة للدول اختيار شركائها بحرية، والمشاركة بفعالية في المنتديات الدولية متعددة الأطراف، والتغلب على التوترات الجيوسياسية مع الحفاظ على سيادتها. في هذا السياق، تبرز الدبلوماسية كأداة حيوية لتعزيز النفوذ الوطني وتحقيق التوازن في العلاقات الدولية، سواء للدول الكبرى أو الصغرى.

القوة الدبلوماسية للدول الصغرى والمتوسطة

بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، تُعد القوة الدبلوماسية أداة حاسمة لتعزيز استقلالها الاستراتيجي وحماية مصالحها في عالم تهيمن عليه القوى الكبرى. على الرغم من محدودية مواردها الاقتصادية والعسكرية، يمكن للدول الصغرى والمتوسطة تعزيز نفوذها الدبلوماسي من خلال استراتيجيات مدروسة، تشمل:

1. الدبلوماسية متعددة الأطراف: تتيح المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي، للدول الصغرى والمتوسطة تضخيم صوتها والمساهمة في صياغة الأجندات العالمية. على سبيل المثال، نجحت دول مثل الإمارات والنرويج في لعب أدوار ووساطة في النزاعات الدولية، مما عزز من مكانتها الدبلوماسية.

2. الدبلوماسية المرنة: تتطلب من الدول الصغرى والمتوسطة بناء علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، بما في ذلك القوى الكبرى والدول الإقليمية، لتجنب الوقوع في دوامة الاستقطاب الجيوسياسي. على سبيل المثال، تمكنت سنغافورة من الحفاظ على علاقات قوية مع كل من الولايات المتحدة والصين من خلال سياسة خارجية متوازنة.

3. الدبلوماسية الناعمة: يمكن للدول الصغرى والمتوسطة الاستفادة من أدوات القوة الناعمة، مثل الثقافة، التعليم، والمساعدات الإنسانية، لتعزيز صورتها الدولية. على سبيل المثال، استطاعت دول مثل سويسرا أن تبني سمعة عالمية كمرکز للدبلوماسية الإنسانية والحياد.

التحديات والفرص

تواجه الدول، سواء كانت صغيرة أو متوسطة، تحديات في تحقيق الاستقلالية الدبلوماسية، خاصة في عالم شديد الترابط والاستقطاب.

من بين هذه التحديات:

• الضغوط الجيوسياسية: قد تجد الدول نفسها مضطرة للانحياز إلى أحد الأطراف في الصراعات الدولية، مما يحد من استقلاليتها.

الشراكات الدولية.

- تعزيز القوة الناعمة: من خلال الترويج للثقافة، الفنون، والقيم الوطنية
- التأثير في الأجناس العالمية: من خلال المساهمة في النقاشات حول قضايا مثل تغير المناخ أو حقوق الإنسان.

5. القوة المجتمعية

تُعد القوة المجتمعية عنصرًا حيويًا في بناء الاستقلال الاستراتيجي، حيث تشكل التماسك المجتمعي والقوة الثقافية الأساس لقدرة الدولة على الصمود أمام الضغوط الخارجية والتحديات الداخلية. يتخطى مفهوم القوة المجتمعية محور الاستقرار الاجتماعي، إذ يشمل تنمية هوية وطنية قوية، وتعزيز الثقة في المؤسسات، وبناء مرونة اجتماعية تمكن الدولة من مواجهة الأزمات السياسية، والاقتصادية، أو الجيوسياسية. من خلال الاستثمار في التعليم، والحفاظ على الثقافة، وتعزيز الوحدة الاجتماعية، ويمكن للدول بناء مجتمعات متماسكة قادرة على دعم الأهداف الوطنية طويلة الأمد.

القوة المجتمعية للدول الصغرى والمتوسطة

بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، التي قد تفتقر إلى الموارد الاقتصادية أو العسكرية، تُعد القوة المجتمعية أداة حيوية لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي. يمكن لهذه الدول تعزيز تماسكها المجتمعي من خلال:

1. تعزيز الهوية الوطنية: على سبيل المثال، نجحت دول مثل أيسلندا في بناء هوية وطنية قوية تعتمد على التراث الثقافي والقيم المشتركة، مما ساعدها على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية.
2. المشاركة المجتمعية: تشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية يعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة. دول مثل نيوزيلندا تُظهر كيف يمكن لسياسات الحكم الشامل أن تعزز الثقة في المؤسسات.
3. الاستفادة من القوة الناعمة: يمكن للدول استخدام ثقافتها وتراثها لتعزيز صورتها الدولية، كما فعلت دول مثل كوستاريكا التي اشتهرت بالتزامها بالاستدامة البيئية وجودة الحياة.

التحديات والفرص

- تواجه الدول تحديات في بناء القوة المجتمعية، منها:
- الانقسامات الداخلية: التعدد العرقي والمذهبي أو الفجوات الاقتصادية بين طبقات المجتمع قد تؤدي إلى انقسامات تهدد التماسك الاجتماعي
 - التأثيرات الخارجية: حملات التضليل أو التدخلات الثقافية قد تهدد الهوية الوطنية.
 - نقص الموارد: قد تواجه الدول الصغرى تحديات في تمويل برامج التعليم أو التنمية الشاملة.

المحور الثالث: الاستقلال الاستراتيجي وسلوك الدولة

في سياق العلاقات الدولية، يُعد الاستقلال الاستراتيجي وسلوك الدول المارقة مفهومان متمايزان وغالبًا ما يُساء فهمهما. رغم أن كلاهما ينطوي على عناصر من اتخاذ القرار الأحادي الجانب، إلا أن دوافعهما وطرق تنفيذهما وتدابيرهما على النظام العالمي تختلف اختلافًا كبيرًا. إن فهم هذه الفروقات ضروري لصناع السياسات، والمهنيين في مجال الدفاع، والباحثين المكلفين بحماية السيادة الوطنية والاستقرار الدولي.

الاستقلال الاستراتيجي: اتخاذ القرار السيادي ضمن النظام الدولي

تحافظ الدول المستقلة استراتيجيًا على مرونة في تحالفاتها الدولية، وتُعطي الأولوية للمصالح الوطنية، وتطور قدرات - عسكرية ودبلوماسية - تمكنها من التصرف دون اعتماد مفرط على الفاعلين الخارجيين. ومن المهم أن يُمارس هذا الاستقلال ضمن إطار المعايير والالتزامات القانونية الدولية، مما يظهر التزامًا بالسيادة، والاستقرار، والسلوك المسؤول للدولة.

مثال حالة كلاسيكية على ذلك هي سويسرا، التي تبنت سياسة الحياد لفترة طويلة مع الحفاظ على دفاع وطني قوي وانخراط دبلوماسي استباقي. يوضح نموذج سويسرا كيف أن الاستقلال الاستراتيجي لا يتطلب العزلة، ولكن يتضمن انخراطًا انتقائيًا موجهاً بالمصلحة الوطنية والالتزامات القانونية. يُعد هذا النموذج ذا أهمية خاصة للدول الصغرى التي تسعى لموازنة احتياجاتها الأمنية مع سياسة عدم الانحياز أو الشراكات المتنوعة.

الدول المارقة: التحدي للمعايير والسلوك المزعزع للاستقرار

في المقابل، يرتبط مفهوم الدولة المارقة بعدم الامتثال للمعايير الدولية، والمواقف العدوانية، والسلوك الذي يشكل تهديدًا مباشرًا للسلام والأمن العالميين. غالبًا ما تُعرف الدول المارقة من خلال:

- انتهاك المعاهدات والمعايير الدولية؛
 - تطوير أسلحة الدمار الشامل بشكل غير قانوني؛
 - دعم الإرهاب والفاعلين غير الحكوميين العنيفين؛
 - الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان؛
 - التحدي المفتوح للمؤسسات متعددة الأطراف والأطر القانونية.
- تظهر هذه السلوكيات نمطًا من التحدي الاستراتيجي بدلاً من الاستقلال الاستراتيجي. ترفض الدول المارقة غالبًا النظام الدولي القائم على القواعد، وتسعى إلى أجناس عدوانية أو أيديولوجية تززع استقرار مناطقها وتستدعي إدانة عالمية.

الفروقات الأساسية: الالتزام بالمعايير والهدف	
سلوك الدولة المارقة	الاستقلال الاستراتيجي
قائم على تحدي القانون الدولي	قائم على السيادة الذاتية والمصلحة الوطنية
ينتهك الأطر القانونية والمعيارية	يحترم المعايير والمؤسسات الدولية
ينخرط في أفعال تهدد السلام والأمن	يسعى للتعايش السلمي والاستقرار
قد يستخدم الإكراه، الإرهاب، أو أسلحة الدمار الشامل كأدوات سياسة	يركز على الدفاع، والدبلوماسية، والمرونة
يواجه العزلة والعقوبات بسبب انتهاك القانون	يعزز الشرعية من خلال المشاركة في صياغة قواعد القانون الدولي العام عبر التعاون من خلال المؤسسات الدولية

المرتبط به (EGDSF)، اللذان يهدفان إلى جعل أوروبا أول قارة محايدة مناخياً بحلول عام 2050. تتجاوز هذه الاستراتيجية الإصلاح البيئي لتُظهر الطموح في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية، وتأمين المواد الخام الحيوية، وتأكيد الريادة في الدبلوماسية المناخية العالمية. من خلال تضمين الاستدامة، والاكفاءة الذاتي التكنولوجي، والرقابة التنظيمية في سياستها الاقتصادية، ويعزز الاتحاد الأوروبي موقفه الاستراتيجي بينما يوحد الدول الأعضاء تحت رؤية استراتيجية مشتركة. ومن الضروري أن يستخدم الاتحاد الأوروبي قوته التنظيمية - التي تُعرف غالباً بـ «تأثير بروكسل» - لتمديد نفوذه خارج حدوده. تُطبق معايير البيئة، ومتطلبات التجارة، والتنظيمات الرقمية بشكل متزايد على الشركات غير الأوروبية الساعية للوصول إلى الأسواق الأوروبية. وهذا يمكن الاتحاد الأوروبي من تشكيل المعايير العالمية مع تعزيز تماسكه الداخلي، محققاً استقلالاً استراتيجياً ليس من خلال العزلة، وإنما من خلال القيادة التنظيمية.

التأثير على الاستقلالية	الوظيفة الاستراتيجية	المنظمة
يشجع على التوافق المعياري ويدعم السيادة الدبلوماسية	منصة عالمية لصنع المعايير، وتسوية النزاعات، وبناء الشرعية	الأمم المتحدة
يحد من الأحادية لكنه يعزز الاستقلالية الجماعية والوزن العالمي	التكامل الإقليمي من خلال القوة التنظيمية والأطر الاستراتيجية (مثل الاتفاق الأخضر الأوروبي)	الاتحاد الأوروبي
يعزز النفوذ السوقي ويحمي الأعضاء من ضغوط الأسعار الخارجية	التنسيق الجماعي لإمدادات النفط العالمي لتأكيد السيادة على الموارد	أوبك

منظمة أوبك: السيادة على الموارد

تمثل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نموذجاً مختلفاً من التنسيق الاستراتيجي - يركز على السيادة على الموارد والتأثير الجماعي في السوق. تأسست أوبك لمواجهة هيمنة الغرب على تسعير النفط، وتمكن الدول المنتجة للنفط من تنسيق سياسات الإنتاج وممارسة النفوذ على الأسواق العالمية للطاقة. يعزز هذا التوافق المؤسسي الاستقلال الاستراتيجي لأعضائه، خصوصاً في مواجهة التقلبات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية. لعبت أوبك دوراً تاريخياً في حظر النفط عام 1973، حيث أظهرت قدرتها على استخدام الطاقة كأداة نفوذ جيوسياسي، مغيرة بشكل كبير ديناميكيات القوة بين المنتجين والمستهلكين الغربيين. تستمر قرارات أوبك في التأثير بالأولويات الداخلية - مثل احتياجات الميزانية الوطنية - والضغوط الخارجية، بما في ذلك العقوبات، والنشاط المناخي، ونمو أسواق الطاقة المتجددة.

على عكس الدول المستقلة استراتيجياً التي تعمل ضمن منطق المسؤولية السيادية، تتصرف الدول المارقة أحياناً كفاعلين غير عقلانيين أو منتهكي المعايير، متحدي سيادة الدول الأخرى وكذلك سلطة القانون والدبلوماسية الدولية. غالباً ما تؤدي أفعالها إلى فرض عقوبات، وعزل دبلوماسي، أو حتى تدخل دولي. لذا، يُعد الاستقلال الاستراتيجي تعبيراً عن السيادة المسؤولة، بينما يمثل سلوك الدولة المارقة انهيار النظام المعياري والحوكمة الشرعية. الخلط بينهما يؤدي إلى سوء تقدير استراتيجي وغموض أخلاقي في الدبلوماسية والدفاع العالمي.

المحور الرابع: الاستقلال الاستراتيجي وعضوية المنظمات الدولية

تقدم عضوية الدول في المنظمات الدولية فرصاً وتحديات في آن واحد للسعي نحو الاستقلال الاستراتيجي. فبينما تسهل هذه المنظمات التعاون، والتفاوض، وتعزيز الأهداف المشتركة، فإنها أيضاً تفرض درجات من التنسيق السياسي والتبعية المتبادلة التي قد تُقيد الاستقلال الوطني المطلق. ومع ذلك، تستخدم الدول هذه المؤسسات غالباً ليس للتخلي عن سيادتها، وإنما لتعزيز مصالحها الوطنية بشكل استراتيجي ضمن أطر متعددة الأطراف أو إقليمية. تُبرز حالات الاتحاد الأوروبي (EU)، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، والأمم المتحدة (UN) تنوع الطرق التي تتعامل بها الدول مع هذه المؤسسات لتحقيق توازن بين الاستقلال والهدف الجماعي.

الأمم المتحدة: السيادة المعيارية والدبلوماسية متعددة الأطراف

تلعب الأمم المتحدة، رغم أنها ليست موجهة نحو التكامل الإقليمي أو السيطرة على الأسواق، دوراً محورياً في تحديد حدود الشرعية السيادية والسلوك المسؤول للدول. من خلال ميثاقها والمؤسسات المرتبطة بها (مثل مجلس الأمن، والجمعية العامة، والوكالات المتخصصة)، توفر الأمم المتحدة منصة للدول لتأكيد مصالحها، وتسوية النزاعات، والمشاركة في صنع المعايير الجماعية. رغم أن المشاركة في الأمم المتحدة غالباً ما تتطلب الامتثال للمعايير الدولية - مثل معايير حقوق الإنسان، والتزامات حفظ السلام - فإنها تعزز أيضاً الشرعية الدبلوماسية والنفوذ الاستراتيجي. بالنسبة للدول الصغرى، يمكن أن تمثل عضوية الأمم المتحدة درعاً يحميها ويرفع من صوتها، ويضمن الاعتراف بها، ويوفر سبلاً لبناء التحالفات. وهكذا، تدعم الأمم المتحدة الاستقلال الاستراتيجي ليس بفرض الامتثال، ولكن من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على السيادة ضمن نظام عالمي قائم على القواعد.

الاتحاد الأوروبي: التكامل الإقليمي والاستقلال الاستراتيجي

يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أكثر نماذج التكامل الإقليمي تقدماً، حيث يجمع بين السيادة الوطنية والحكم فوق الوطني. في حين تشارك الدول الأعضاء طوعاً بعض جوانب سيادتها، لا سيما في مجالات التجارة، والبيئة، والسياسة النقدية، فإن الاتحاد الأوروبي يضع نفسه بشكل متزايد كفاعل قادر على السعي لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي على الساحة العالمية. تجعل هذه الوظيفة المزدوجة - تقييد وتمكين سلوك الدولة - من الاتحاد الأوروبي حالة فريدة في دراسة الاستقلال الاستراتيجي. مثال بارز هو «الاتفاق الأخضر الأوروبي» (EGD) وإطار العمل الاستراتيجي

الاستراتيجي، لكنها متجذرة بعمق في هياكل التحالفات مثل حلف الناتو وسياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP). منذ عهد الرئيس شارل ديغول، ركزت السياسة الخارجية الفرنسية على السيادة الوطنية في شؤون الدفاع. ومع ذلك، فقد أجبرها تطور بيئة الأمن العالمي، وعدم الاستقرار الإقليمي، وتنافس القوى الكبرى على الاعتماد بشكل متزايد على التحالفات لسد فجوات القدرات وتلبية المتطلبات العملية.

يظهر هذا التحول بوضوح في المشاركات العسكرية الفرنسية التي كانت في منطقة الساحل، حيث قادت عمليات مثل عملية برخان. تظهر هذه التدخلات، التي تُصوّر كمكافحة للإرهاب العابر للحدود، انتقالاً من «حروب اختيارية» إلى «حروب ضرورة»، مدفوعة بالتزامات تحالفية ومصالح أمنية مشتركة. مع ذلك، كشفت هذه العمليات عن توترات بين التدخل الخارجي وسيادة الدولة المضيفة، إذ يُنظر أحياناً إلى وجود فرنسا على أنه قوة مهيمنة.

وبالتالي، في حين تعزز التحالفات النفوذ الاستراتيجي الفرنسي، فإنها تفرض قيوداً على حرية التحرك الأحادي، مما يظهر جدلية بين الاستقلالية والاعتماد على التحالفات.

الموازنات الاستراتيجية: السيادة والتبعية

تعيد المشاركة في التحالفات والائتلافات تعريف ممارسة السيادة بشكل جذري. فبدلاً من النظر إليها كثنائية بين الاستقلال والاعتماد، يمكن فهم هذه العلاقات كتنازلات استراتيجية، حيث تتبادل الدول صلاحيات محدودة في السياسة مقابل تعزيز الأمن، والوصول إلى التكنولوجيا، والنفوذ السياسي.

لكل من الدول الكبيرة والصغيرة، يتطلب الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي داخل التحالفات تحديداً واضحاً للأهداف الوطنية، واستراتيجيات مشاركة مرنة، ومؤسسات وطنية قوية تستطيع مقاومة التأثير الخارجي.

المحور السادس: استراتيجيات بناء الاستقلالية الاستراتيجية

لا يُعتبر الاستقلال الاستراتيجي حالة ثابتة، فهو نتاج تصميم سياسات متعمد، وقدرة مؤسساتية قوية، وتموضع دولي مدروس. ويتطلب جهوداً منسقة عبر المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية والدبلوماسية، لا سيما للدول الصغرى والمتوسطة التي تعمل في ظل هيمنة القوى الكبرى وفي ظل ديناميات جيوسياسية متغيرة.

يستعرض هذا المحور استراتيجيات عملية يمكن للدول اعتمادها لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية مع القدرة على التنقل بفعالية بين التحالفات، الأسواق العالمية، والالتزامات الأمنية الإقليمية.

1. سياسة الصناعات الدفاعية وتقاسم الأعباء

يُعد بناء قاعدة صناعية دفاعية ذاتية الاعتماد وقادرة على التكيف أحد الركائز الأساسية للاستقلالية الاستراتيجية. لقد كشفت الأزمات العالمية الأخيرة، مثل الحرب في أوكرانيا، عن نقاط ضعف كبيرة في سلاسل الإمداد المتعلقة بالتقنيات العسكرية واللوجستيات الحيوية. هذه الاعتماديات تعرض قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها أو دعم العمليات المشتركة للخطر.

لذلك، يجب على الدول الاستثمار في صناعاتها الدفاعية الوطنية،

يميز أوبك براغماتيتها في الموازنة بين المصالح الاقتصادية الجماعية والمحافظة على الاستقلال الاستراتيجي. ففي حين تحتفظ الدول الأعضاء بسيادتها الكاملة على مواردها، فإنها تتصرف بتنسيق للتأثير في ظروف السوق. علاوة على ذلك، فإن قدرة أوبك على مقاومة الإكراه الخارجي - مثل الضغوط السياسية من القوى الكبرى أو صعود مصادر الطاقة البديلة - تؤكد أهمية دبلوماسية الطاقة المستمرة في الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي.

التوازن الاستراتيجي ضمن الانخراط المؤسسي

تقدم كل من هذه المنظمات - الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وأوبك، - آليات متميزة للتوسط بين التعارض القائم بين الاستقلال الاستراتيجي والقرارات الدولية الجماعية:

بدلاً من تفويض السيادة، يدل الانخراط في هذه المنظمات على استراتيجية محسوبة من قبل الدول لتعظيم النفوذ، وتقليل الاعتماد، وترسيخ الصمود المؤسسي. بالنسبة للعديد من الدول الصغرى والمتوسطة، تُعد عضوية المنظمات الدولية أداة لتعزيز - لا لإضعاف - الاستقلالية الاستراتيجية.

المحور الخامس: الاستقلال الاستراتيجي والمشاركة في التحالفات والائتلافات

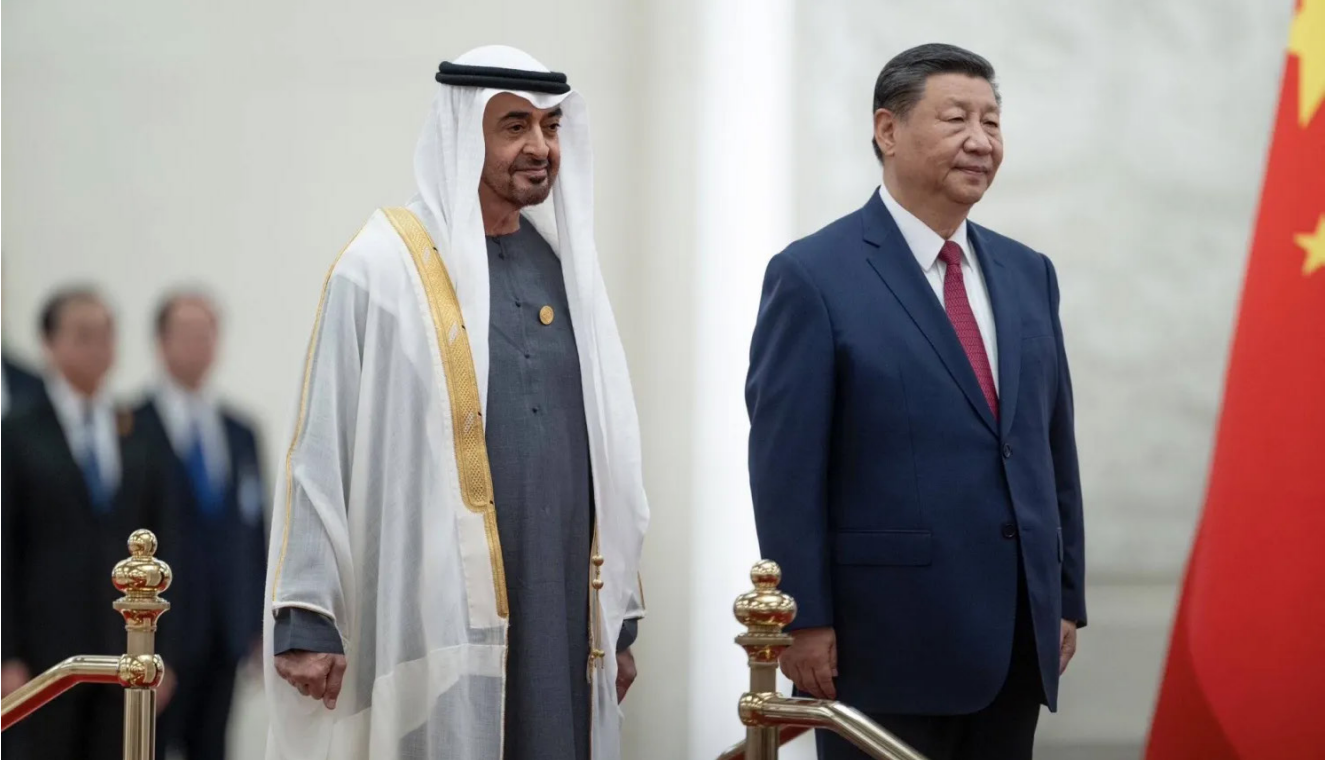
تشكل المشاركة في التحالفات العسكرية والائتلافات السياسية تداخلاً معقداً بين الاستقلال الاستراتيجي والأمن الجماعي. بينما توفر هذه الأطر للدول قدرات متزايدة، وشرعية دولية، وتعزيز الردع، فإنها أيضاً تتطلب درجة من التنسيق السياسي والتسويات، مما يختبر مفاهيم السيادة المطلقة التقليدية.

الدول التي تشارك بنشاط في التحالفات لا تتخلى بالضرورة عن استقلالها لكنها تعيد ضبط سلوكها الاستراتيجي - موازنة بين حرية اتخاذ القرار الوطني والفوائد التشغيلية والسياسية للتعاون متعدد الأطراف. توضح حالة فرنسا كيف تنتقل القوى في هذا التوازن الدقيق.

فرنسا: بين الاستقلال الاستراتيجي والاعتماد على التحالفات

تقدم فرنسا مثلاً دقيقاً لقوة متوسطة-كبرى ملتزمة تاريخياً بالاستقلال

البعد	فوائد التحالفات	قيود على السيادة
القدرة العسكرية	الوصول إلى معلومات استخباراتية وتقنيات ودعم لوجستي مشترك	تقليل الاستقلالية في التخطيط العسكري والقرارات العملية
النفوذ السياسي	تعزيز الشرعية الدولية وقوة التفاوض	الضغط للامتثال لمواقف الائتلاف أو الحلفاء الأقوياء
المرونة الاستراتيجية	القدرة على إسقاط النفوذ خارج الحدود	خطر التورط في نزاعات لا تتماشى مباشرة مع المصالح الوطنية



ومتطلبات المحتوى المحلي - بشكل انتقائي واستراتيجي لحماية القطاعات الحيوية دون التخلي عن مزايا الوصول إلى الأسواق العالمية. كما أن المشاركة المستمرة في أطر التجارة الدولية تضمن الحفاظ على النفوذ الدبلوماسي والاندماج الاقتصادي. علاوة على ذلك، يمكن توجيه السياسات التجارية لتتماشى مع الأهداف البيئية والصناعية الوطنية، مما يسمح للدول بتشكيل الاقتصاد السياسي العالمي مع تعزيز معاييرها ومصالحها الخاصة. وتبرز التجارب في بعض الدول المتقدمة كيف يمكن للضغط الصناعي والبيئي أن يشكل أطر التجارة الاستراتيجية التي تعزز الاستقلالية دون عزلة.

3. السيادة المالية

أدت عولمة الأسواق المالية إلى زيادة دور الجهات غير الحكومية والمؤسسات العابرة للحدود في تشكيل السياسات المالية الوطنية، مما يشكل تحدياً لقدرة الدولة على الحفاظ على السيادة المالية، خاصة في أوقات الأزمات النقدية، هروب رؤوس الأموال، أو التهرب التنظيمي.

يمكن للدول التصدي لذلك عبر:

- تعزيز المؤسسات التنظيمية الوطنية.
- زيادة الشفافية والرقابة على النفوذ المالي الأجنبي.
- بناء احتياطات استراتيجية وصناديق ثروة سيادية.
- تعزيز الثقافة المالية والأمن الرقمي في المؤسسات.

إن الفهم الدقيق «للمصالح، والمؤسسات، والأفكار» التي تشكل التمويل العالمي ضروري للحفاظ على استقلالية السياسة النقدية والتقليل من آثار الصدمات الخارجية. السيادة المالية تعني القدرة على إدارة المخاطر وحماية ثقة المجتمع بالمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى مقاومة السيطرة الخارجية.

أدت عولمة الأسواق المالية إلى زيادة دور الجهات غير الحكومية والمؤسسات العابرة للحدود في تشكيل السياسات المالية الوطنية، مما يشكل تحدياً لقدرة الدولة على الحفاظ على السيادة المالية

ويتضمن ذلك الإنتاج المشترك لأنظمة الدفاع، وضمان الوصول إلى المواد الخام، واتباع استراتيجيات شراء مرنة. كما أن تقليل الاعتماد على الأسواق الدفاعية الخارجية هو أمر محوري لتعزيز الصمود العسكري وضمان الاستقلالية الاستراتيجية في أوقات الأزمات.

2. السياسة الاقتصادية والتجارية

يتطلب الاستقلال الاستراتيجي الاقتصادي تحقيق توازن دقيق بين انفتاح التجارة والحماية الاقتصادية الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن النظريات الاقتصادية الليبرالية تعارض سياسات الحماية، إلا أن الدول تدرك أكثر فأكثر أهمية حماية الصناعات الوطنية الحيوية، خاصة تلك المرتبطة بالدفاع، الأمن الغذائي، الطاقة، والبنية التحتية الرقمية، من السيطرة الأجنبية.

يمكن استخدام التدابير الحمائية - مثل الرسوم الجمركية، الدعم المالي،



تؤثر الأيديولوجيات الحزبية، والسياسات الحزبية، والرأي العام على قرارات الانخراط العسكري، وتحرير التجارة، وتكوين التحالفات، وتخصيص الموارد

- دمج القيم الوطنية ضمن التخطيط الاستراتيجي؛
- ضمان توافق السياسات بين الوزارات.

المحور السابع: الدول الصغرى والمتوسطة، حدود الاستقلالية الاستراتيجية، واستراتيجيات تطورها

يُعد الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة محدوداً بطبيعته بسبب حجمها الصغير، ما يترجم إلى نقاط ضعف مميزة-لا سيما القدرات العسكرية المحدودة، والطاقة الاقتصادية المحدودة، والقدرة الدبلوماسية المنخفضة. هذه القيود تجبر الدول الصغرى والمتوسطة على الاعتماد بشكل كبير على المؤسسات المتعددة الأطراف والتحالفات لتخفيف عدم التوازن في القوة مقارنةً بالفاعلين الأكبر، ولحماية سيادتها ضمن نظام دولي تهيمن عليه القوى الكبرى. مع ذلك، تمكنت عدة دول من

4. التحالفات متعددة الأطراف

تتيح المشاركة في التحالفات الدفاعية متعددة الأطراف للدول الصغرى والمتوسطة الحصول على معلومات استخباراتية، قدرات ردع، ومصادقية سياسية. ولكن الاعتماد المفرط قد يؤدي إلى تبعية استراتيجية أو تورط في نزاعات لا تتماشى مع المصالح الوطنية. يمكن أن يحمي نموذج تقاسم الأعباء المتوازن - حيث تساهم كل دولة بشكل نسبي وتحافظ على السيطرة على مجالات عملياتية محددة - السيادة مع تحقيق فوائد التحالفات. هذا النموذج يسمح بالتخطيط الدفاعي المستقل ضمن إطار تعاون جماعي. ويقدم تركيز الناتو على التوافق التشغيلي والسلطة القيادية الوطنية نموذجاً عملياً للدول التي تسعى للحفاظ على الاستقلالية أثناء مشاركتها في تحالفات إقليمية وعالمية.

5. التوافق السياسي الداخلي والإجماع الاستراتيجي

تلعب الديناميات السياسية الداخلية دوراً مهماً في قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجيات مستقلة ومنسقة ومستدامة. تؤثر الأيديولوجيات الحزبية، والسياسات الحزبية، والرأي العام على قرارات الانخراط العسكري، وتحرير التجارة، وتكوين التحالفات، وتخصيص الموارد. تشير الدراسات إلى أن الحكومات اليمينية تميل إلى زيادة الإنفاق الدفاعي والسياسات الخارجية الحازمة، في حين يركز اليسار على الدبلوماسية، التعددية، والسيادة التنظيمية. ومن الضروري فهم هذه الديناميات لصياغة سياسات تحظى بدعم عابر للطوائف السياسية وتضمن الاستمرارية. لذلك، يتطلب الاستقلال الاستراتيجي توافقاً سياسياً داخلياً، وتنسيقاً مؤسسياً، وشرعية شعبية، من خلال:

- توعية القيادة الوطنية والجمهور بالتحديات المتعلقة بالسيادة؛

تعتبر دولة الإمارات نموذجًا عالميًا في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي من خلال رؤى وخطط استراتيجية متنوعة من أبرزها مئوية الإمارات 2071 كروية طويلة الأمد لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي

والشراكات الاستراتيجية لدفع مصالحها دون إثارة صراع مباشر. وهكذا، يطرح مفهوم الأحادية بدون هيمنة-حيث تفتقر القوة المهيمنة إلى السيطرة الكاملة على الشؤون العالمية-مساحة محدودة لكنها مهمة للمناورة. يمكن للدول المتوسطة والصغيرة استغلال هذه الثغرات للمطالبة بالنفوذ إقليميًا أو متابعة سياسات مستقلة، رغم المخاطر الجوهريّة للتصعيد والصراع. يتغير التكوين الأحادي الحالي تدريجيًا، مع بروز قوى صاعدة مثل الصين والفاعلين الإقليميين الذين يغيرون ميزان القوة الدولي. يخلق هذا التحول فرصًا وتحديات جديدة للدول لتوسيع استقلاليتها الاستراتيجية عبر استغلال التوجهات المتعددة الأقطاب الناشئة داخل النظام العالمي.

المحور التاسع: التجربة الإماراتية في بناء الاستقلال الاستراتيجي

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا عالميًا في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي من خلال رؤى وخطط استراتيجية متنوعة من أبرزها مئوية الإمارات 2071 كروية طويلة الأمد لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي، والتي تهدف إلى تحويل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قوة عالمية رائدة في الابتكار، والتنمية المستدامة، والرفاهية الاجتماعية. تتكامل هذه الرؤية مع مبادئ الخمسين، وهي عشرة مبادئ تشكل مرجعًا استراتيجيًا لمؤسسات الدولة، تركز على تعزيز أركان الاتحاد، وبناء اقتصاد مستدام، وتسخير الموارد لمجتمع مزدهر. تحت قيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، واستلهامًا من إرث المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، تجمع الإمارات بين محاور مئوية 2071 الأربعة والتي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاها الله، وهي: حكومة تستشرف المستقبل، تعليم للمستقبل، اقتصاد معرفي متنوع، ومجتمع أكثر تماسكًا، ومبادئ الخمسين لتعزيز السيادة الوطنية وترسيخ مكانتها العالمية. تتضمن هذه الرؤية مبادرات مبتكرة في التكنولوجيا، التنوع، الشمول، والاستدامة، يتم تنفيذها عبر ستة محاور استراتيجية: العسكري، الاقتصادي، الدبلوماسي، المعلوماتي، المجتمعي، والبيئي.

تجاوز هذه القيود بنجاح من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة ومتخصصة تناسب مع ظروفها لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية. وتوفر تجربة سويسرا نموذج تعليمي عن كيفية قدرة الدول الصغرى على التغلب على القيود الذاتية عبر الإبداع السياسي والاقتصادي والدبلوماسي.

سويسرا: الحكم التوافقي والحياد

يرتكز نهج سويسرا في الاستقلال الاستراتيجي على حكم توافقي قائم على الديمقراطية المباشرة ونظام فيدرالي قوي. يعزز هذا الهيكل السياسي التماسك الاجتماعي والاستقرار، مما يدعم قدرتها على الحفاظ على الاستقلالية رغم الضغوط الخارجية. ويمثل الحياد السويسري-الذي لطالما كان حجر الأساس في سياستها الخارجية-أداة للتعامل مع العلاقات الدولية بشكل براغماتي، مع التركيز على التحكيم، وحل النزاعات، والانخراط متعدد الأطراف دون الانحياز عسكريًا أو سياسيًا لأي من الكتل الكبرى. كما يؤثر التوازن بين الفيدرالية والديمقراطية المباشرة على سياسات الرفاه الاجتماعي في سويسرا، مما يضمن بقاء الاستقرار السياسي حتى مع تطور الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. يحافظ هذا التوازن الداخلي على الاستقلال الاستراتيجي عبر ترسيخه في ثقافة سياسية محلية صلبة ومرنة.

المحور الثامن: إمكانية تحقيق الاستقلال الاستراتيجي في عالم أحادي القطبية

في النظام الدولي أحادي القطبية، يكون تحقيق الاستقلال الاستراتيجي من قبل الدول الثانوية نسبيًا وليس مطلقًا بطبيعته. تتبع هذه النسبية من الهيمنة الساحقة التي تمارسها القوة الأحادية القطبية-وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية-التي تشكل النظام العالمي من خلال وضع القواعد والمعايير وآليات التنفيذ السائدة. ونتيجة لذلك، تواجه الدول الأخرى قيودًا وضغوطًا كبيرة عند محاولة ممارسة الاستقلال الكامل في سياساتها الخارجية والأمنية.

ديناميكيات أحادية القطبية وسلوك الدولة

تتميز أحادية القطبية بسيادة دولة واحدة عسكرية، اقتصادية، ودبلوماسية، تؤثر في سلوكها وسلوك الفاعلين الآخرين في النظام. يجب على الدول الثانوية أن تضبط سياساتها الخارجية بعناية استجابةً لمصالح القوة المهيمنة، متوقعةً التداعيات المحتملة للإجراءات التي تُعتبر مخالفة للأهداف الاستراتيجية لتلك القوة.

في حين يرى بعض المنظرين أن أحادية القطبية قد تخلق استقرارًا نسبيًا عالميًا نتيجة غياب القوى الكبرى المنافسة، تشير التجارب التاريخية السابقة إلى أنها تُثير أيضًا توترات ونزاعات إقليمية. غالبًا ما تسعى القوة الأحادية إلى مصالح أحادية الجانب، مما قد يثير معارضة من قبل الفاعلين الإقليميين والدول الثانوية التي تسعى لحماية سيادتها أو توسيع نفوذها.

غالبًا ما تؤدي معارضة القوة المهيمنة في النظام الأحادي إلى وسم الدولة كفاعل متمرّد أو ناقض للنظام، مما يقوض الشرعية الدولية ويحد من الخيارات الدبلوماسية. لذلك، تقوم تلك الدول بالانخراط في مقاومة غير مباشرة عبر استغلال التحالفات الإقليمية، والتدخلات بالوكالة،

كوجهة استثمارية بما يتماشى مع مبدأ الخمسين السادس (ترسيخ السمعة العالمية).

• البنية التحتية اللوجستية: يُعد ميناء الشيخ خليفة بن زايد ومطار زايد الدولي وميناء جبل علي ومطار دبي الدولي ركائز للاستقلال الاقتصادي، حيث يتيحان الوصول إلى 66% من سكان العالم في 8 ساعات طيران. يدعم هذا المحور هدف اقتصاد معرفي متنوع ومبدأ الخمسين الثاني من خلال الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الشركات الوطنية. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون مركزًا عالميًا للابتكار والصناعات المتقدمة.

تُقلل الإمارات من الاعتماد على الموارد الخارجية مع تعزيز المرونة البيئية. هذا التوجه يضمن استمرارية النمو الاقتصادي دون استنزاف الموارد الطبيعية، ويعزز من القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية العالمية.

يُعد الحفاظ على البيئة ركيزة للاستقلال الاستراتيجي، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الثاني وهدف مئوية 2071 لتطوير اقتصاد مستدام

3. المحور الدبلوماسي: تعزيز النفوذ العالمي من خلال الشراكات تُعد الدبلوماسية النشطة أداة حيوية للاستقلال الاستراتيجي، حيث تتماشى مع مبدأ الخمسين الثالث (سياسة خارجية تخدم المصالح الاقتصادية) ومبدأ الخمسين الخامس (حُسن الجوار) وهدف مئوية 2071 لتعزيز السمعة العالمية.

• سياسة خارجية متعددة الشراكات: تتبنى الإمارات نهجًا متوازنًا مع الولايات المتحدة، الصين، روسيا، ودول «بريكس». ونجاحها في الوساطة بين روسيا وأوكرانيا (2022-2025) يعكس نفوذها الدبلوماسي.

• القيادة العالمية: استضافت الإمارات مؤتمر (COP28 2023)، مما عزز مكانتها في مكافحة التغير المناخي. كما قدمت 200 مليون دولار لدعم اللقاحات خلال جائحة كوفيد-19، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين التاسع (المساعدات الإنسانية).

• حُسن الجوار: تعزز الإمارات علاقاتها مع دول المنطقة عبر استثمارات اقتصادية، مثل تطوير موانئ في القرن الأفريقي، مما يدعم مبدأ الخمسين الخامس ويحمي مصالحها التجارية.

• الدبلوماسية الإنسانية: من خلال عمليات «الفارس الشهم» تعزز

1. المحور العسكري: تعزيز السيادة الوطنية من خلال القدرات الدفاعية تسعى الإمارات إلى بناء قوات مسلحة متقدمة تدعم سيادتها، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الأول (تقوية الاتحاد) وهدف مئوية 2071 لتعزيز القوة الناعمة.

• التحديث العسكري: تستثمر الإمارات في تقنيات دفاعية متطورة، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة. ومعارض «أيدكس» و«نافدكس» التي تُبرز تفوق الإمارات، مما يعزز القدرة على مواجهة التحديات الدفاعية الأمنية.

• الصناعات الدفاعية المحلية: من خلال مجموعة «إيدج»، طورت الإمارات أنظمة دفاعية، مما يقلل الاعتماد على الواردات ويعزز التصدير إلى أكثر من 40 دولة. هذا يدعم مبدأ الخمسين الثاني (بناء اقتصاد نشط) وهدف مئوية 2071 لتنويع الإيرادات.

• شراكات دفاعية متوازنة: تتعاون الإمارات مع الولايات المتحدة، وفرنسا والصين، وغيرها من الدول التي لديها صناعات دفاعية وأمنية متطورة، مما يعزز المرونة الاستراتيجية بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الثالث (سياسة خارجية تخدم المصالح الاقتصادية).

يدعم هذا المحور هدف «حكومة تستشرف المستقبل» من خلال تطوير قدرات دفاعية مستدامة، ويتماشى مع مبدأ الخمسين الأول بتعزيز أركان الاتحاد. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون مركزًا عالميًا لتطوير التكنولوجيا الدفاعية الأمنية، مما يعزز السيادة والاقتصاد.

2. المحور الاقتصادي: اقتصاد معرفي متنوع ينافس عالميًا يُعد التنويع الاقتصادي جوهر الاستقلال الاستراتيجي، حيث يتماشى مع مبدأ الخمسين الثاني (بناء الاقتصاد الأفضل) وهدف مئوية 2071 لتطوير اقتصاد معرفي متنوع.

• التنويع الاقتصادي: من خلال «خطة اقتصاد الخمسين»، رفعت الإمارات مساهمة القطاعات غير النفطية إلى 73% من الناتج المحلي الإجمالي (2024). على سبيل المثال، ساهم قطاع السياحة بـ 12% من الناتج المحلي (2023) مع استقبال 17 مليون زائر، مما يدعم تنويع الإيرادات.

• الابتكار التكنولوجي: أطلقت استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031 ومبادرة «AI71»، التي تعتمد على نماذج «فالكون»، مما جعل الإمارات رائدة عالميًا في الذكاء الاصطناعي. تُستخدم هذه التقنيات في الرعاية الصحية (تشخيص الأمراض) واللوجستيات، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين السابع (التفوق الرقمي والتقني).

• الصناعات الإبداعية: تدعم الإمارات الصناعات الإبداعية حيث أعلنت دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي في نوفمبر 2019 عن استراتيجية أبوظبي للصناعات الثقافية والإبداعية، ضمن إطار أجندة ثقافية مدتها 5 سنوات تم إطلاقها تحت رعاية سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، وتدعم دولة الإمارات صناعتها الإبداعية عبر «دبي للإعلام» ومهرجان دبي السينمائي، و«أسبوع الشارقة للبطولات العالمية»، و«بينالي الشارقة» وغيرها من الفعاليات مما يجذب المواهب ويعزز الاقتصاد الإبداعي.

• الاستثمارات الخارجية: من خلال جهاز أبوظبي للاستثمار (أصول 790 مليار دولار) وشركة مبادلة، وكذلك الصناديق السادية لكل إمارة، تستثمر الإمارات في التكنولوجيا والطاقة المتجددة، مما يعزز مكانتها

• الطاقة المتجددة: مدينة مصدر تُعد نموذجًا للاستدامة كما يُعد مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية أكبر مشروع طاقة شمسية عالميًا (5,000 ميغاواط بحلول 2030).

• الحد من الانبعاثات: تلتزم الإمارات بالحياد الكربوني بحلول 2050، مع استثمار 160 مليار درهم في الهيدروجين الأخضر.

• التكنولوجيا الحيوية: تستثمر في الزراعة العمودية لتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.

• المدن الذكية: تستخدم الإمارات التكنولوجيا في إدارة البنية التحتية، مثل مشروع «دي الحضرية»، مما يعزز الكفاءة.

يدعم هذا المحور هدف اقتصاد معرفي متنوع ومبدأ الخمسين السابع من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون رائدة في الاقتصاد الأخضر.

لقد لعبت القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان دورًا محوريًا في دفع الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتركز سياساته على الشراكات الدولية المتوازنة، والقدرات الدفاعية القوية، والتنوع الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، والتميز التعليمي، والدبلوماسية الإنسانية، مما يعزز سيادة الإمارات، ونفوذها العالمي، وازدهارها المستدام.

النتائج الرئيسية والخاتمة

تعمل الدول الصغرى والمتوسطة في سياق دولي تفرض فيه الأقطاب العالمية قيودًا تحدّ من قدرتها على التصرف بحرية مطلقة، مما يجعل استقلاليته الاستراتيجية نسبية بطبيعتها. ومن أجل إدارة هذا الواقع، تلجأ هذه الدول إلى بناء شراكات متنوعة وتعزيز قوتها الاقتصادية ودبلوماسيتها المرنة بما يمكنها من تحقيق مصالحها الوطنية. وفي حين يرتبط مفهوم الاستقلال السياسي بالسيادة الثابتة للدولة، فإن الاستقلال الاستراتيجي يمثل عملية ديناميكية معقدة تقوم على التوازن بين الانفتاح على العالم والحماية الذاتية، وبين العمل ضمن أطر متعددة الأطراف وأحيانًا اتخاذ خطوات أحادية للحفاظ على المصالح الوطنية في ظل نظام دولي يهيمن عليه قطب واحد مع قوى كبرى محدودة العدد.

من جهة أخرى، يتطلب تحقيق الاستقلال الاستراتيجي بناء قوة شاملة تتكامل فيها القدرات العسكرية، والتنوع الاقتصادي، والمرونة الدبلوماسية، والتحكم في تدفق المعلومات، إضافة إلى التماسك المجتمعي، فهذه العوامل مجتمعة تضمن تعزيز سيادة الدولة على المدى الطويل.

ومن المهم أيضًا التمييز بين الاستقلال الاستراتيجي والسلوك المارقي؛ فالدول الصغرى والمتوسطة التي تسعى إلى تعزيز استقلالها الاستراتيجي تحرص على الالتزام بالمعايير الدولية، وتتجنب الأفعال الاستفزازية التي تميز الدول المارقة. وفي هذا السياق، تستفيد هذه الدول من عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأوبك، باعتبارها منصات توفر فرصًا لزيادة نفوذها الدولي وتعزيز سيادتها، رغم ما قد تفرضه هذه المنظمات من قيود على بعض جوانب سياساتها الوطنية.

كذلك تؤثر التحالفات والاتلافات بشكل كبير على الاستقلال الاستراتيجي، حيث تقدم فوائد أمنية واضحة، لكنها في المقابل تفرض تقديم تنازلات

الإمارات قوتها الناعمة، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الثامن (الانفتاح والتسامح).

يدعم هذا المحور هدف حكومة تستشرف المستقبل ومبدأ الخمسين العاشر (السلم والحوار) من خلال تعزيز الشراكات العالمية. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون مركزًا للحوار الدولي وحل النزاعات.

4. المحور المعلوماتي: الأمن السيبراني والاتصال الاستراتيجي

يُعد الأمن السيبراني وإدارة المعلومات عنصرًا حاسمًا للاستقلال الاستراتيجي، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين السابع (التفوق الرقمي) وهدف مئوية 2071 لتطوير حكومة ذكية.

• الأمن السيبراني: أطلقت الإمارات الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2019)، التي تصدت لأكثر من 50,000 هجوم سيبراني في 2023، مما يعزز استقرار الفضاء الرقمي.

• الاتصال الاستراتيجي: خلال جائحة كوفيد-19، استخدمت الإمارات منصة «الأمل» لتوزيع اللقاحات، مما قلل التضليل وعزز الثقة العامة.

• تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain): حولت استراتيجية التعاملات الرقمية (2018) 50% من التعاملات الحكومية إلى منصات رقمية بحلول 2021، مما يعزز الشفافية.

• تصفير البيروقراطية: من خلال مبادرة «تصفير البيروقراطية»، جعلت الإمارات ضمن أفضل 5 دول عالميًا في سهولة ممارسة الأعمال (2024) يدعم هذا المحور هدف حكومة تستشرف المستقبل ومبدأ الخمسين السابع من خلال تطوير بنية رقمية مرنة. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون رائدة في الحوكمة الرقمية والتقنيات المتقدمة.

5. المحور المجتمعي: مجتمع متنوع وتماسك يعزز الرفاهية

يُشكل الاستثمار في رأس المال البشري أساسًا للاستقلال الاستراتيجي، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الرابع (رأس المال البشري) وهدف مئوية 2071 لتطوير مجتمع أكثر تماسكًا.

• تعليم للمستقبل: أنشأت الإمارات جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، وتعاونت مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. مبادرة «مليون مبرمج عربي» دربت 500,000 شاب بحلول 2024، مما يدعم مبدأ الخمسين الرابع وهدف مئوية 2071 لتطوير عقول منفتحة.

• تمكين الشباب والمرأة: تشكل النساء 46% من القوى العاملة الحكومية، وتدعم برامج مثل «قيادات المستقبل» إعداد 1,000 قائد إماراتي بحلول 2030.

• التنوع والشمول: تعزز الإمارات التسامح عبر «وزارة التسامح» وإكسبو، مما يدعم مبدأ الخمسين الثامن (الانفتاح والتسامح).

• الرعاية الصحية: تستثمر الإمارات في الرعاية الصحية الذكية، مثل مستشفى كليفلاند كلينك أبوظبي، مما يعزز الرفاهية.

• الحفاظ على الهوية: من خلال متحف المستقبل و«العمق التاريخي للفكر الاتحادي»، تحافظ الإمارات على تراثها.

يدعم هذا المحور هدف مجتمع أكثر تماسكًا ومبدأ الخمسين الثامن من خلال تعزيز التسامح وتمكين الشباب. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون نموذجًا للتماسك الاجتماعي والسعادة.

6. المحور البيئي: الاستدامة لضمان استقلال الموارد

يُعد الحفاظ على البيئة ركيزة للاستقلال الاستراتيجي، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الثاني وهدف مئوية 2071 لتطوير اقتصاد مستدام.

المراجع:

- Acharya, Amitav, and Barry Buzan. The Making of Global International Relations, 2019. <https://doi.org/10.1017/9781108647670>.
- Agnew, John. "Sovereignty Regimes: Territoriality and State Authority in Contemporary World Politics." *Annals of the Association of American Geographers* 95, no. 2 (June 1, 2005): 437–61. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8306.2005.00468.x>.
- Alhashmi, Shaikha F. S., Said A. Salloum, and Sherief Abdallah. "Critical Success Factors for Implementing Artificial Intelligence (AI) Projects in Dubai Government United Arab Emirates (UAE) Health Sector: Applying the Extended Technology Acceptance Model (TAM)." In *Advances in Intelligent Systems and Computing*, 393–405, 2019. https://doi.org/10.1007/978-3-030-31129-2_36.
- Alkhaldi, Mohammed, Immanuel Azaad Moonesar, Sahar T. Issa, Wissam Ghach, Ahmad Okasha, Marina Albada, Sabrina Chelli, and Aseel A. Takshe. "Analysis of the United Arab Emirates' Contribution to the Sustainable Development Goals With a Focus on Global Health and Climate Change." *International Journal of Health Governance* 28, no. 4 (July 22, 2023): 357–67. <https://doi.org/10.1108/ijhg-04-2023-0040>.
- Ashour, Sanaa, and Syeda Kauser Fatima. "Factors Favouring or Impeding Building a Stronger Higher Education System in the United Arab Emirates." *Journal of Higher Education Policy and Management* 38, no. 5 (June 21, 2016): 576–91. <https://doi.org/10.1080/1360080x.2016.1196925>.
- Brandt, Tiina, A.M. Sakkthivel, Naseem Abidi, Anas Abudaqa, and Ramakrishna Yanamandra. "Does Environment Influence Entrepreneurship? - Empirical Evidence From Aspiring Emirati Women Entrepreneurs in United Arab Emirates." *SKYLINE BUSINESS JOURNAL* 19, no. 01 (June 30, 2023): 23–43. <https://doi.org/10.37383/sbj190102>.
- Chevrier, Sylvie. "Is National Culture Still Relevant to Management in a Global Context?" *International Journal of Cross Cultural Management* 9, no. 2 (July 30, 2009): 169–83. <https://doi.org/10.1177/1470595809335723>.
- Cochrane, Logan. "The United Arab Emirates as a Global Donor: What a Decade of Foreign Aid Data Transparency Reveals." *Development Studies Research* 8, no. 1 (January 1, 2021): 49–62. <https://doi.org/10.1080/21665095.2021.1883453>.
- Cooper, Andrew Fenton, Richard A. Higgott, and Kim Richard Nossal. "Relocating Middle Powers: Australia and Canada in a Changing World Order." *Choice Reviews Online* 31, no. 06 (February 1, 1994): 31–3428. <https://doi.org/10.5860/choice.31-3428>.
- Dazi-Héni, Fatiha. "The War in Ukraine and Arab Gulf States' Foreign Policy Shifts." *European Review of International Studies* 10, no. 2 (October 20, 2023): 166–95. <https://doi.org/10.1163/21967415-10020007>.
- Deeg, Richard, and Mary A. O'Sullivan. "The Political Economy of Global Finance Capital." *World Politics* 61, no. 4 (August 26, 2009): 731–63. <https://doi.org/10.1017/s0043887109990116>.
- Gehrke, Tobias. "EU Open Strategic Autonomy and the Trappings of Geoeconomics." *European Foreign Affairs Review* 27, no. Special Issue (April 1, 2022): 61–78. <https://doi.org/10.54648/eerr2022012>.
- Guiberteau, Jade, Lucas Hellemeier, and Kaija Schilde. "Defense Industrial Policy in a Changing International Order: Rethinking Transatlantic Burden-sharing." *Defence Studies* 24, no. 1 (November 21, 2023): 166–73. <https://doi.org/10.1080/14702436.2023.2279615>.
- Haesebrouck, Tim, and Patrick A Mello. "Patterns of Political Ideology and Security Policy." *Foreign Policy Analysis* 16, no. 4 (September 26, 2020): 565–86. <https://doi.org/10.1093/fpa/oraa006>.
- Halaweh, Mohanad. "Viewpoint: Artificial Intelligence Government (Gov. 3.0): The UAE Leading Model." *Journal of Artificial Intelligence Research* 62 (June 20, 2018): 269–72. <https://doi.org/10.1613/jair.111210>.

تتعلق بالسيادة. والدول الناجحة هي التي تستطيع تحقيق التوازن بين الاستفادة من التحالفات والحفاظ على حرية اتخاذ قرارات مستقلة، كما ظهر ذلك بوضوح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد طورت دول عديدة استراتيجيات متخصصة لتعزيز استقلالها الاستراتيجي عبر تقليل اعتمادها على الخارج، سواء من خلال تحديث دفاعاتها، أو تبني سياسات تجارية متوازنة، أو تحقيق السيادة المالية، أو ضمان توافق السياسات الداخلية والخارجية. وتعتمد الدول أيضًا مقاربات مخصصة وفقًا لظروفها واحتياجاتها الخاصة، مثلما فعلت سويسرا من خلال حياها التاريخي.

تُعد الإمارات العربية المتحدة نموذجًا مثاليًا في هذا المجال، إذ تمكنت من المزج بين التنوع الاقتصادي والتحديث العسكري، والدبلوماسية متعددة الأقطاب، والاستثمارات المكثفة في التعليم والتنمية الاجتماعية، والقيادة الإنسانية على المستوى الدولي، وتبني الابتكارات التكنولوجية كالذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تعزيز حضورها العالمي. هذه العوامل مجتمعة سمحت لها بتحقيق درجة عالية من الاستقلال الاستراتيجي الفعال.

وفي النهاية، يبقى الاستقلال الاستراتيجي أمرًا نسبيًا في عالم تهيمن عليه القوى الكبرى؛ إذ تظل الدول الصغرى والمتوسطة مطالبةً بشكل مستمر بالموازنة بين المشاركة والتعاون من جهة، وبين مقاومة الهيمنة من جهة أخرى، مع ضرورة تجنب الانعزال وإيجاد مساحات آمنة تتيح لها الحفاظ على سيادتها ومصالحها الوطنية.

الخلاصة

يُعد الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة عملية معقدة ومتواصلة تستدعي التوازن بين التأثيرات الخارجية والقدرات الداخلية. وتمثل دولة الإمارات نموذجًا واقعيًا يوضح كيف يمكن لدولة صغيرة توظيف مواردها الخاصة وسياساتها الاستراتيجية لتعزيز استقلاليتها في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. ومن خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية متنوعة، وتحديث القدرات الدفاعية، وتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة، وممارسة دبلوماسية متعددة الأقطاب، بالإضافة إلى تبني الريادة في قضايا عالمية مثل المناخ والصحة، تُقدّم الإمارات خريطة طريق واضحة للدول الصغيرة التي تسعى لتحقيق الازدهار في بيئة دولية مضطربة.

تؤكد الدراسة أن تحقيق الاستقلال الاستراتيجي ممكن عبر الإدارة الدقيقة للتشابك العالمي، وتقوية الأسس المحلية، واستغلال الفرص الدولية. كما تُبرز تجربة الإمارات نموذجًا يُمكن للدول الأخرى أن تستلهم منه للحفاظ على سيادتها، وتعزيز دورها في المنطقة، وتقديم مساهمات إيجابية في النظام العالمي المتغير.

- Roeben, Volker. "What Drives OPEC Production Policy?" *The Journal of World Energy Law & Business* 17, no. 1 (December 25, 2023): 19–34. <https://doi.org/10.1093/jwelb/jwad031>.
- Rothchild, Donald, Francis M. Deng, I. William Zartman, Sadikiel Kimaro, and And Terrence Lyons. "Sovereignty as Responsibility: Conflict Management in Africa." *Choice Reviews Online* 34, no. 09 (May 1, 1997): 34–5338. <https://doi.org/10.5860/choice.34-5338>.
- Sandler, Todd, and Keith Hartley. *The Political Economy of NATO*, 1999. <https://doi.org/10.1017/cbo9781139175067>.
- Saradara, Shadeedha Mohamed, Malik Mansoor Ali Khalfan, Abdul Rauf, and Rubina Qureshi. "On the Path Towards Sustainable Construction—The Case of the United Arab Emirates: A Review." *Sustainability* 15, no. 19 (October 9, 2023): 14652. <https://doi.org/10.3390/su151914652>.
- Schweller, Randall L., and Xiaoyu Pu. "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline." *International Security* 36, no. 1 (July 1, 2011): 41–72. https://doi.org/10.1162/isec_a_00044.
- Thorhallsson, Baldur. "Small States in the UN Security Council: Means of Influence?" *The Hague Journal of Diplomacy* 7, no. 2 (January 1, 2012): 135–60. <https://doi.org/10.1163/187119112x628454>.
- Thorhallsson, Baldur, and Sverrir Steinsson. "Small State Foreign Policy." *Oxford Research Encyclopedia of Politics*, March 31, 2017. <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.484>.
- Ulrichsen, Kristian. *The United Arab Emirates*. Routledge eBooks, 2016. <https://doi.org/10.4324/9781315748023>.
- Westad, Odd Arne. *The Global Cold War*, 2005. <https://doi.org/10.1017/cbo9780511817991>.
- Wilkinson, David. "Unipolarity Without Hegemony." *International Studies Review* 1, no. 2 (September 1, 1999): 141–72. <https://doi.org/10.1111/1521-9488.00158>.
- Young, Karen E. "A New Politics of GCC Economic Statecraft: The Case of UAE Aid and Financial Intervention in Egypt." *Journal of Arabian Studies* 7, no. 1 (January 2, 2017): 113–36. <https://doi.org/10.1080/21534764.2017.1316051>.
- Zell-Ziegler, Carina, Johannes Thema, Benjamin Best, Frauke Wiese, Jonas Lage, Annika Schmidt, Edouard Toulouse, and Sigrid Stagl. "Enough? The Role of Sufficiency in European Energy and Climate Plans." *Energy Policy* 157 (July 31, 2021): 112483. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2021.112483>.
- Homolar, Alexandra. "Rebels Without a Conscience: The Evolution of the Rogue States Narrative in US Security Policy." *European Journal of International Relations* 17, no. 4 (November 18, 2010): 705–27. <https://doi.org/10.1177/1354066110383996>.
- Huntington, Samuel P. "The Lonely Superpower." *Foreign Affairs* 78, no. 2 (January 1, 1999): 35. <https://doi.org/10.2307/20049207>.
- Ikenberry, G. John, Michael Mastanduno, and William C. Wohlforth. "Unipolarity, State Behavior, and Systemic Consequences." *World Politics* 61, no. 1 (December 18, 2008): 1–27. <https://doi.org/10.1017/s004388710900001x>.
- Kivimaa, Paula, and Marja H. Sivonen. "Interplay Between Low-carbon Energy Transitions and National Security: An Analysis of Policy Integration and Coherence in Estonia, Finland and Scotland." *Energy Research & Social Science* 75 (March 20, 2021): 102024. <https://doi.org/10.1016/j.erss.2021.102024>.
- Krzymowski, Adam. "Sustainable Development Goals in Arab Region – United Arab Emirates' Case Study." *Problemy Ekorozwoju* 15, no. 1 (January 2, 2020): 211–20. <https://doi.org/10.35784/pe.2020.1.22>.
- LaBelle, Michael Carnegie. "Energy as a Weapon of War: Lessons From 50 Years of Energy Interdependence." *Global Policy* 14, no. 3 (June 1, 2023): 531–47. <https://doi.org/10.1111/1758-5899.13235>.
- Lamine, Emna Ben, Daniel Mateos-Molina, Marina Antonopoulou, John A. Burt, Himansu Sekhar Das, Salim Javed, Sabir Muzaffar, and Sylvaine Giakoumi. "Identifying Coastal and Marine Priority Areas for Conservation in the United Arab Emirates." *Biodiversity and Conservation* 29, no. 9–10 (June 30, 2020): 2967–83. <https://doi.org/10.1007/s10531-020-02007-4>.
- Layne, Christopher. "This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana." *International Studies Quarterly* 56, no. 1 (January 4, 2012): 203–13. <https://doi.org/10.1111/j.1468-2478.2011.00704.x>.
- Mariotti, Sergio. "'Open Strategic Autonomy' as an Industrial Policy Compass for the EU Competitiveness and Growth: The Good, the Bad, or the Ugly?" *Journal of Industrial and Business Economics*, September 12, 2024. <https://doi.org/10.1007/s40812-024-00327-y>.
- Michaels, Eva, and Monika Sus. "(Not) Coming of Age? Unpacking the European Union's Quest for Strategic Autonomy in Security and Defence." *European Security* 33, no. 3 (July 2, 2024): 383–405. <https://doi.org/10.1080/09662839.2024.2376603>.
- Michalski, Anna, Douglas Brommesson, and Ann-Marie Ekengren. "Small States and the Dilemma of Geopolitics: Role Change in Finland and Sweden." *International Affairs* 100, no. 1 (January 8, 2024): 139–57. <https://doi.org/10.1093/ia/iad244>.
- Monteiro, Nuno P. "Unrest Assured: Why Unipolarity Is Not Peaceful." *International Security* 36, no. 3 (December 28, 2011): 9–40. https://doi.org/10.1162/isec_a_00064.
- Morozova, Natalia. "Geopolitics, Eurasianism and Russian Foreign Policy Under Putin." *Geopolitics* 14, no. 4 (November 11, 2009): 667–86. <https://doi.org/10.1080/14650040903141349>.
- Obinger, Herbert. "Federalism, Direct Democracy, and Welfare State Development in Switzerland." *Journal of Public Policy* 18, no. 3 (December 1, 1998): 241–63. <https://doi.org/10.1017/s0143814x98000129>.
- Paleari, Susanna. "The Role of Strategic Autonomy in the EU Green Transition." *Sustainability* 16, no. 6 (March 21, 2024): 2597. <https://doi.org/10.3390/su16062597>.
- Pannier, Alice, and Olivier Schmitt. "To Fight Another Day: France Between the Fight Against Terrorism and Future Warfare." *International Affairs* 95, no. 4 (May 22, 2019): 897–916. <https://doi.org/10.1093/ia/iiz050>.
- Plowman, Kenneth D., and Christopher Wilson. "Strategy and Tactics in Strategic Communication: Examining Their Intersection With Social Media Use." *International Journal of Strategic Communication* 12, no. 2 (February 6, 2018): 125–44. <https://doi.org/10.1080/1553118x.2018.1428979>.